عرض كتاب «الإسلام وحقوق الإنسان»[1]

تأليف/ أ.د. جعفر عبد السلام

عرض وتقديم/ د. عز الدين إسماعيل أحمد

شغلت قضية حقوق الإنسان مساحة كبيرة من اهتمام دول العالم الحر، ومن جانب كثير من المشتغلين بالعمل السياسى، والعمل الاجتماعى، من سياسيين وسفراء وأساتذة ومتخصصين فى هذا المجال. وقضية حقوق الإنسان ليست جديدة على الساحة الدولية، ولكن الفرق هو أن الاهتمام بهذه القضية يتباين فى القوة والضعف من حين لآخر، أو عندما يشتد إهدار هذه الحقوق من جانب بعض الدول، وقد تتخذها بعض الدول والمنظمات العالمية والمحلية، ذريعة للتدخل فى شئون الآخرين، وربما تكون وسيلة أو أداة تخفى وراءها أهدافا أخرى، غير معلن عنها، فتخرج المظاهرات وتعم الإضرابات فى بعض الدول مطالبة بتحقيق أو توفير جانب من هذه الحقوق لمواطنيها، والتاريخ خير شاهد على الكثير من هذه الأحداث التى تواجه بالقمع العسكرى، ويسقط فيها الآلاف من الضحايا، فتجدد وهكذا...

والحقيقة أن الكلمة الأخيرة فى هذه القضية لم تكتب بعد، كما أنها لم تحسن فى نفس الوقت، فقد تناولها العديد من المؤلفين والكتاب والأساتذة والقادة بالتحليل والدراسة، لدرجة أن هناك دوراً للنشر قد تخصصت فى إصدار مثل هذا النوع من المؤلفات، كما أن هناك مؤرخين وكتاباً قد شكلوا منظمات وجمعيات تخصصت فى هذا الموضوع للدفاع عن هذه القضية الشائكة، والجديد أن هناك صحفا قد تخصصت أيضاً فى هذا الاتجاه.

كما أن المجتمع الدولى بمؤسساته وهيئاته ومنظماته قد اهتم بهذه القضية باعتبارها قضية دولية لا تمس دولة بذاتها؛ بل تمس المجتمع الدولى ككل، لهذا تم تقنين هذه الحقوق ووضعت التشريعات الملائمة لحماية هذه الحقوق، والتى كانت من ثمار المطالبة بحقوق هذا الإنسان.

---

(١) هذا الكتاب أصدرته رابطة الجامعات الإسلامية ضمن سلسلة فكر المواجهة سنة ٢٠٠٢.

وقد بدأت قضية حقوق الإنسان تظهر مع بداية ظهور الإنسان على وجه الأرض، وقد ارتبطت هذه القضية بقضية الصراع بين الإنسان وأخيه الإنسان، ثم بين الأسر، ثم بين العشائر، ثم بين القبائل، ثم التكتلات السياسية الكبيرة فى الوقت الحاضر.

ومن المنطق ألا ينظر إلى قضية حقوق الإنسان من زاوية واحدة، وهى زاوية توفير المسكن والمأكل والعمل فقط، ولكن حقوق الإنسان تتعدد فى مجالات مختلفة، فهناك حقوق دينية، وحقوق سياسية، وحقوق فكرية، وحقوق اجتماعية، وحقوق تعليمية إلى غير ذلك من الحقوق.

ولا يجب أن ننسى أن اهتمام المجتمع الدولى وصل إلى حد عقد المؤتمرات الدولية من أجل مناقشة هذه الحقوق والدفاع عنها وعلاج السلبيات المترتبة عن عدم توفيرها، كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات من جانب دول العالم لتنظيم وضمان توفير هذه الحقوق.

والكتاب الذى بين أيدينا للعالم **أ.د. جعفر عبد السلام** يتناول قضية حقوق الإنسان من الناحية الدينية، وبصفة خاصة من منظور الشريعة الإسلامية السمحاء، والتى تعرضت للحملات الشرسة من جانب الصهيونية العالمية والمجتمع الغربى، مدعية بأن الدين الإسلامى لا يوفر أية حقوق أو حريات للمسلمين، وهذا الكتاب هو رد بالأدلة والبراهين الساطعة على هذه التهم الجوفاء والافتراءات التى حملتها القوى المغرضة والمتسلطة على الدين الإسلامى.

والكتاب مقسم إلى خمسة فصول، وتلك الفصول مقسمة بالتالى إلى أقسام تحيط بموضوع حقوق الإنسان فى الإسلام إحاطة السوار بالمعصم. وتعالج كافة القضايا والمشاكل والموضوعات التى يثيروها الآخرون حقدا على الإسلام والمسلمين.

ففى الفصل الأول: الذى يتناول موضوع مبادئ وحقوق الإنسان فى الشريعة الإسلامية، قام المؤلف بتقسيمة إلى خمسة أقسام، عالج فى كل قسم منها جانبا من هذه القضية.

ففى القسم الأول: طرح المؤلف قضية حقوق الإنسان وحرياته من المنظور الإسلامى مدللا بالوثائق والأدلة، على أن الحقوق والحريات التى صدرت من جانب المجتمع الدول لم تأت بجديد، لأنها موجودة أصلا فى نصوص ومصادر الشريعة الإسلامية، وهى القرآن والسنة والإجماع القياس والمصالح المرسلة إلى غير ذلك من المصادر، ويفرق المؤلف بين وجود هذه الحقوق فى النصوص، وبين تباين تطبيقاتها فى الدول الإسلامية، وهو ما يختلف مع هذه النصوص الشرعية.

والمجال لا يتسع هنا لعرض ما تناوله المؤلف تفصيلا فى كتابة وإلا فسوف يكون هذا العرض كتابا آخر لما تتضمنه هذا الكتاب، ولكننا سوف نكون حريصين على تناول الخطوط الرئيسية للموضوعات التى يتناولها هذا الكتاب.

وفى القسم الثانى: يتناول المؤلف موضوع العمالة وحقوق الإنسان ومدى قيمة العدالة فى التشريع الإسلامى وأهميتها، كذلك تناول فى هذا القسم أهمية الإعجاز القرآنى فى مجال العدالة، ثم العدالة الاجتماعية.

وفى القسم الثالث: يتعرض المؤلف لموضوع قيام الحكم الشرعى على المصلحة، ثم المصلحة والتشريعات الإسلامية، ثم أنواع هذه المصالح، وصلة هذه المصالح والحقوق الإنسانية، وحق الإنسان فى حفظ نسله، وحرمة المال.

وفى القسم الرابع: يعالج المؤلف مبدأ الحرية، مدللا على ذلك بدعوة المسلمين إلى إبداء الرأى والتعبير عنه «الأمر شورى بينهم» ثم الأسلوب القرآنى فى التعبير، ثم المبادئ التى وردت فى مصدر الشريعة الأول عن هذه الجزئية، ثم المبادئ التى وردت فى المصدر الثانى للشريعة وهى الأحاديث، ثم تناول المؤلف موضوع تجريم انتهاك حرمة الحياة الخاصة، ثم تجريم إشاعة الفحشاء فى المجتمع الإسلامى، ثم موضوع جرائم الإفشاء والتضليل.

وفى القسم الخامس: يتعرض المؤلف لقضية هامة وهى العقيدة التى يسمح بها الإسلام، وأنها تقوم على الاقناع، ثم يختم الفصل بخاتمة تناول فيها كل النتائج

التى أمكن التوصل إليها من خلال هذه الدراسة وهى:

أولا: أن الإسلام يعامل الناس جميعا دون تمييز بحسب الجنس أو اللون أو الدين فيما يتعلق باكتساب الحقوق وممارستها بالفعل.

ثانيا: أن الحقوق والحريات التى يقررها الإسلام حقوق وحريات مسئولية تمارس من خلال النظام الاجتماعى والوظائف التى يقررها الإسلام للفرد من خلال الجماعة.

ثالثا: أن الإسلام يكفل حماية وافية لحق الحياة وحرية الرأى والتعبير وحق الإنسان فى حفظ النسل والعقل والدين، ويجب الاهتمام بالأسس التى يقدمها فى هذا المجال لفائدة الإنسانية بشكل عام.

رابعا: أن الإسلام يقدم الكثير فى مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويضع أسسا للتكافل الاجتماعى بين الناس، ويمنع استغلال الغنى القادر للفقير ولغير القادر، كما يضع الإسلام الأسس التى تكفل ألا يكون المال دولة بين الأغنياء فقط، ويجب أن يستفاد بها فى تنظيم العلاقات بين ما يملكون وما لا يملكون، وقد أعطى الإسلام للفقير والمحتاج حقا تكفله له الدولة من بيت المال يكفى حاجاته وحاجات من يعول ويدفعه للعمل والإنتاج.

خامسا: فى مجال حرية التعبير يضع الإنسان الضوابط الكفيلة بحماية المجتمع من الآراء الضارة، ويقيم أمة، أى مجموعة من العلماء تهتم بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر حتى تقيم نوعا من الحراسة مع ممارسة الحقوق وتأدية الواجبات والنهى عن كل ما يخالف الدين والأخلاق فى المجتمع.

سادسا: أن الإسلام يقر بحرية العقيدة ويعطى لكل شخص الحق فى أن يعتنق من الأديان ما يشاء، وإن ما يقال عن قيد الردة وغيرها من قيود العقيدة، ليس محل اجماع من الفقه.

سابعا: وأخيرا فإن الإسلام يعترف بغير المسلمين، ولا يعاد بهم ويعتبرهم

أعضاء فى المجتمع الإسلامى طالما تقبلوا أحكام الدستور الإسلامى، بهذه النتائج ختم المؤلف فصله الأول.

أما الفصل الثانى: فقد عالج فيه المؤلف القانون الدولى الإنسانى فى الإسلام، وهو مصطلح جديد تم استخدامه منذ بضع سنين من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى الوثائق التى قدمت إلى مؤتمر الخبراء الحكوميين الذى عقد دورته الأولى فى جنيف عام ١٩٧١.

ويشرح المؤلف المقصود من هذا المصطلح بأنه مجموعة القواعد والمبادئ التى تضع قيودا على استخدام القوة فى وقت النزاع المسلح وذلك من أجل:

١ - الحد من الآثار التى يحدثها العنف على المحاربين مما يتجاوز القدر اللازم الذى تقتضيه الضرورات الحربية.

٢ - تجنيب الأشخاص الذين لا يشتركون بشكل مباشر فى الأعمال الحربية والسبب فى استخدام هذا المصطلح الجديد من جانب لجنة الصليب الأحمر إنما هو الرغبة فى إبراز الطابع الإنسانى الخالص لقانون: النزاعات المسلحة، ذلك القانون الذى يهدف إلى حماية الكائن البشرى والأموال اللازمة له بالضرورة، ومن ثم فهو لا يقتصر على اتفاقيات جنيف الخاصة بحماية ضحايا الحرب فحسب، وإنما يتجاوزها ليشمل تلك القواعد الحربية أو الاتفاقية التى تضع القيود على تيسير العمليات الحربية أو استخدام الأسلحة، وغيرها من القواعد التى تنطوى على قيد وتقررت نزولا على اعتبارات مبدأ الإنسانية.

والنقطة الهامة التى عالجها المؤلف هو أهمية بحث هذا الموضوع فى الشريعة الإسلامية، ثم مركز الفرد فى الإسلام، ثم حق الفرد فى الحياة فى الإسلام.

أما القسم الأول من هذا الفصل فقد عالج فيه المؤلف أهداف الحرب فى الإسلام، ثم هدف اعلام للحرب فى الشريعة الإسلامية، والأسباب التى لا تجيز الحرب فى الشريعة.

أما القسم الثانى: فقد تناول فيه المؤلف وسائل وأساليب القتال، والمبادئ العامة

التى تحكم سلوك المحاربين، ووسائل القتال، ثم المقاتلين ثم الفئات التى لا يجب أن تقاتل، ثم الحالات التى تسقط فيهما الحصانة عن غير المقاتلين، ثم حماية المدنيين فى القتال، والأسلحة المحرمة، ومعاملة العدو فى ميادين القتال.

عالج المؤلف كل هذه الموضوعات الرئيسية والفرعية من خلال الشريعة الإسلامية، وينتقل بنا المؤلف إلى:

الفصل الثالث: ليتناول موضوعا على قدر كبير من الأهمية وهو حقوق الأقليات فى المواثيق الدولية، وقد قسم هذا الفصل إلى قسمين:

تناول فى قسمه الأول: مبادئ حماية الأقليات فى الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان ومنها الحقوق السياسية، ثم إبعاد الأجانب.

أما بالنسبة للقسم الثانى: فقد شرح المؤلف فيه حقوق الأقليات فى بعض الوثائق، والمساواة بين البشر وضرب مثلا لذلك هيئة اليونسكو.

وفى الفصل الرابع : الذى تناول فيه المؤلف وثيقة إنشاء الدولة الإسلامية «وهى دراسة فى ضوء أحكام القانون» وقد أورد المؤلف نص الوثيقة التى حكم بها الرسول مجتمع المدنية ووضعها فى صورة بنود وتربو على ٤٧ بندا وهذه الوثيقة وضعت فى السنة الأولى للهجرة، ومن ثم فإن عمرها الآن يزيد على الأربعة عشر قرنا، وقد وضعت تلك الوثيقة فى فترة اشتد فيها العداء بين دولتى العالم الكبيرتين فى تلك الفترة وهما دولة الروم والفرس، وقد اهتم قلة من المؤرخين بهذه الوثيقة، أما المستشرقون فقد تناولوها بالدراسة واهتموا بها اهتماما بالغا، حتى وصفها أحدهم بأنها هدية من السماء، وأطلق عليها البعض الآخر دستور المدنية، أو قانون حماية المجتمع فى المدنية، أو ميثاق العمل الإسلامى.

وهذا الفصل قسمه المؤلف إلى قسمين تناول فى القسم الأول منه عناصر بناء الدولة الإسلامية وتشمل إقليم الدولة الإسلامية، السلطة والسيادة، وعنصر الشعب، ثم تناول ما حدث فى المدينة، والعلاقة بين المسلمين، ثم الإطار الإسلامى، ثم

العلاقة مع اليهود، ثم العلاقة مع أعداء الإسلام، ثم العلاقة مع باقى الشعوب.

وفى القسم الثانى تناول المؤلف موضوع المقومات الأساسية لمجتمع المدينة ويشمل ذلك التكافل الاجتماعى بيبن سكان المدينة، حسن الجوار، حرية العقيدة فى الدولة الجديدة، مبدأ المساواة بين عناصر الدولة.

فى الفصل الخامس : فقد تناول موضوع تقنين السياسة وسياج الرئاسة وهى كتاب أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه ورضى عنه إلى الاشتر النخعى لما ولاه على مصر.

وقد تميز الكتاب بسلاسة الأسلوب، ووضوح الألفاظ، مع الاستشهاد بالقرآن والسنة المطهرة، كما تميز بمنطقية فى معالجة الموضوعات، وعدم الانغلاق، بل كانت المعالجة شمولية مفتوحة، كما تميز هذا الكتاب بإظهار قدرة المؤلف وذكائه وسعة إطلاعه وخبرته الطويلة فى هذا الموضوع.

ومن الناحية المادية تميز الكتاب بجودة الطباعة، وكبر حجم الكتابة، وأناقة التجليد، وحسن الترتيب، وكلها من عوامل جذب القارئ لقراءة هذا الكتاب، وهذا الكتاب يخاطب الباحثين، كما يخاطب المثقفين.

وهو من القطع المتوسط، وقد صدر ضمن سلسلة المواجهة التى تتبناها رابطة الجامعات الإسلامية، ويمثل هذا العدد الرابع من هذه السلسلة، وقد طبع فى عام ٢٠٠٢.

وفق الله المؤلف وبقية علماء الدين الإسلامى لما فيه خير الدين والدنيا